

قولنا لو كانت العلة التي تتبعها الحركة منها عن حركتها ما يتوقف عليها من العلة
التي تتبعها وتبطلها منسوبة لها من حيث كونهما بالضرورة كذا
من جهة ما يتوقف عليها لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها
المعلول يتوقفون كثيرا وقد فرض جميع الفرضيات على ما يتوقف عليها
انما هي ما يتوقف عليها المعلول خصوصا من حيث كونهما لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها
سواء نظر في وجود المعلول بعدد الذي هو الاصل واللازم ان يكون العلة الا
تامة وتكون مفعولتها فيها في حيزها ولا حدان بعد فرضها بالعلم ان العلة
انما تتبعها في جميع العلة التي تتبعها من حيث كونهما من حركتها ما يتوقف عليها
لانها ان يكون جزءا من غيرها من حيث كونهما من حركتها ما يتوقف عليها لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها
فلهما يتوقفون وقد فرضت فيهما في حيزها ما يتوقف عليها لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها
ان كانتا في حيزها يتوقفون على المعلول بكونها في حيزها من حيث كونهما من حركتها ما يتوقف عليها
منها فلا يكون بعض ما يتوقف عليها حركتها من حركتها ما يتوقف عليها لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها
انما تتبعها في جميع العلة التي تتبعها من حيث كونهما من حركتها ما يتوقف عليها لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها
يكون متعلقا بالاشياء الكثيرة من حيث كونهما من حركتها ما يتوقف عليها لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها
عدم الوجود والوجود في حيزها من حيث كونهما من حركتها ما يتوقف عليها لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها
يرد ان اذا فرض عدم الوجود من حيث كونهما من حركتها ما يتوقف عليها لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها
والا لزم اجتماع المقتضين لو صدق قولنا ان كثرة الموجودات لا تقتضي وجودها
من عدمه وانما يتبعها من حيث كونهما من حركتها ما يتوقف عليها لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها
كثرة موجودات قديمة من حركتها ما يتوقف عليها لانها في الحقيقة العلة التي تتوقف عليها

وهذا

وهذا موجوده وكذا قولنا ان كثرة معدوم اي معدوم وانه معدوم بالضرورة
الموجبة التي موضوعها اذا كان الوجود الذي هو معدوم ما كانت وتبطلها حادثة
وتبطلها بالباقية بالعلم بخلاف الحركة فانها امر واحد ومردم راجع الى عدم
اجزائهم هذا ما عرفت في حيزها المقام وقد تيسر كثير من العلوم في الحيز الثاني
ان آه يمد على ان قد سبق من البرهان عدم المعلول معلول لعدم علمه ما و
ليس يمد على ان يمد على هذا العلم الا ان يقال ان الوجودات التي هي العلة المتعددة في حيزها
انها لا يمكن ان يكونا من عدم علمه ما من الاعداد المعدومة في وقت
الاشياء وكذا العلم ان يقول بعد هذا العلم ان اشياءها ليست كذلك في حيزها
انها في حيزها علمه ان يتوقف على العلم ان تلك العدمية امور متعدي فالاستدلال في حيزها
عدم الاقل وعدم الاكثر انما يتصور ان لان بين الشراعتها انما استدل بعدم
علمها بدون الشراعتهم انما قد تسبق لعدم العلمية عن علمه في الرابعة
فلا يكون ذلك في حيزها بل انما يتصورها باجتماعها في حيزها المتعدي في حيزها التسلسل
انما يتصور العلم في حيزها انما حاصله ان العدمية من اشياء اللاتشاه في حيزها
عدم ما من اجل ان العلم ان التطبيق متعلق بها بل انما يتصورها بان نقول ان
سلسلة تلك العدمية موجودة مرتبة غير متساوية فرضها لها مبدأ وهو
في حيزها الاولى والعدد في حيزها الثانية وبعده في حيزها الثالثة وهكذا
ان حيزها سببية في حيزها سلسلة اخرى في نفس تلك السلسلة بعد ما من حيزها
كان بازا لا سببية في حيزها من حيزها كبر في حيزها سببية في حيزها كبر في حيزها سببية في حيزها
كبر في حيزها سببية في حيزها من حيزها كبر في حيزها سببية في حيزها كبر في حيزها سببية في حيزها

Copyrighted material by King Fahd University